

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

القضية الفلسطينية بين الشرعية الدولية و سياسة التطبيع الإسرائيلية العربية

The Palestinian question between international legitimacy and the Israeli-Arab normalization policy

د. حمديس مقبولة*

كلية الحقوق و العلوم السياسية - جامعة البليدة 2- لونيبي علي - الجزائر.

hamdismakboula@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/09/01

تاريخ القبول: 2021/10/25

تاريخ ارسال المقال: 2021/09/10

*حمديس مقبولة

الملخص:

منذ صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين و قيام الدولة الإسرائيلية دون قيام الدولة الفلسطينية وفق قرار الجمعية العامة، بقيت القضية الفلسطينية تعرف حالة انسداد أمام أي حل للنزاع رغم تطبيع العلاقات بين الدول العربية و إسرائيل، حيث تسعى هذه الأخيرة من خلال إستراتيجيتها الأمنية تأمين حدودها مع دول الجوار و تثبيت ركائز دولتها و التي مازالت شرعيتها محل جدل بين مؤيد و معارض نظرا لعدم شرعية القرار رقم 181(1947) المتضمن تقسيم فلسطين.

الكلمات المفتاحية: القضية الفلسطينية . سياسة التطبيع . الشرعية الدولية . القرار 181(1947). الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية.

Abstract :

Since the United Nations General Assembly adopted the resolution dividing Palestine into two States and the creation of the State of Israel without that of the State of Palestine in accordance with resolution 181 (1947), the Palestinian question is still in a state of blockage to any settlement of the conflict despite the normalization of relations between Arab countries and Israel, the latter seeks through its security strategy to secure its borders with Arab countries and strengthen the foundations of its State whose legitimacy is still the subject of controversy between supporters and opponents because of the illegality of General Assembly resolution 181 (1947) on the partition of Palestine.

Keywords: the Palestinian question, normalization policy, international legitimacy, Resolution 181 (1947), The Israeli security strategy.

مقدمة:

بدأ مخطط تطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية منذ إبرام معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية في 1979 مرورا باتفاقية السلام مع الأردن في إطار مسار السلام وصولا إلى آخر الاتفاقيات مع دول الخليج ، السودان و المغرب و لم يبقى سوى القليل من الدول العربية التي لم تدخل تحت مظلة التطبيع.

جاءت اتفاقيات السلام الإسرائيلية العربية الأخيرة في إطار مشروع "صفقة القرن" الذي تبنته الإدارة الأمريكية السابقة للرئيس Trump و الذي ما زالت الإدارة الجديدة للرئيس Biden ترعاه و تحرص على تنفيذه حماية للمصالح المشتركة الإسرائيلية الأمريكية، كما أصبحت إسرائيل منذ مدة تشكل عبء ثقيل على الميزانية الأمريكية خاصة في الآونة الأخيرة حيث أصبحت أمريكا تعرف أزمات سياسية ، اقتصادية، مالية، اجتماعية و حتى صحية مما دفع بإسرائيل للبحث عن البديل للحماية الأمريكية المطلقة لها عن طريق تطبيع علاقاتها مع الدول العربية و الإسلامية لحماية أمنها القومي، فالحروب أصبحت تكلف الكثير، فلا ننسى أن العمق الإستراتيجي لإسرائيل وحده كان و ما زال يشكل خطرا على أمنها القومي و حتى العمليات العسكرية فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة لم تعد إسرائيل بمقدورها القيام بها مثل السابق (غزة: 2009، 2012، 2014 و 2021) فقد أصبحت تتقل الميزانية الإسرائيلية دون أن تحقق أي هدف سياسي يمكن أن يحقق الأمن و السلام لإسرائيل.

كما أن إسرائيل في حاجة إلى إثبات شرعيتها من خلال اعتراف الدول العربية (عدو الأمس) بها، فلا ننسى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي أنشأت بموجب قرار صادر من منظمة دولية ما زال محل جدل إلى غاية هذا التاريخ ، و تحتاج أيضا إلى تثبيت ركائز دولتها عن طريق إقامة علاقات دبلوماسية مع كل دول العالم و خصوصا الدول العربية و الإسلامية.

مشكلة الدراسة

في ظل سياسات التطبيع الإسرائيلية العربية المتسارعة، أصبحت القضية الفلسطينية تعيش حالة جمود يتأرجح حلها بين حل الدولتين وفق قرار الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين و حل الدولة الواحدة وفق الإستراتيجية الإسرائيلية الصهيونية منذ قيام " الدولة الإسرائيلية" في 1948 ، و هنا نصبح أمام الإشكالية التالية:

. فيما تتمثل الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية من خلال سياسة التطبيع الإسرائيلية العربية و ما هو مصير القضية الفلسطينية في مواجهة هذه السياسة؟

و تتفرع من الإشكالية الرئيسية الإشكاليات الفرعية التالية:

. هل إسرائيل دولة شرعية ؟

. هل قرار الجمعية العامة رقم 181(1947) القاضي بتقسيم فلسطين قرار شرعي؟

للإجابة على هذه الأسئلة الفرعية طرحنا الفرضيات التالية:

. الفرضية الأولى: إسرائيل دولة شرعية فهي عضو في الأمم المتحدة.

. الفرضية الثانية: قد يكون قرار الجمعية العامة رقم 181(1947) لتقسيم فلسطين قرار شرعي.

للإجابة على هذه الفرضيات قسمنا البحث إلى قسمين، يتعلق القسم الأول(الفرضية الأولى) بشرعية "الدولة الإسرائيلية" وفق الشرعية الدولية و التي تسعى إسرائيل إثباتها من خلال تطبيع علاقاتها مع الدول العربية و الإسلامية ضمن إستراتيجيتها الأمنية، ثم نتطرق في القسم الثاني (الفرضية الثانية) إلى مصير القضية الفلسطينية في ظل هذه الإستراتيجية وفق المنظور الإسرائيلي الصهيوني و التي تسعى إسرائيل فرض الحل النهائي للقضية الفلسطينية من خلاله.

أهمية الدراسة

من الناحية النظرية: تكمن أهمية الدراسة كونها من الدراسات النادرة التي تبحث قانونيا في شرعية ميلاد الكيان الإسرائيلي دينيا، تاريخيا و قانونيا فوق أرض فلسطين، كما تبحث الدراسة في شرعية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181(1947) القاضي بتقسيم فلسطين باعتبار أن الجمعية العامة لا تصدر سوى توصيات غير ملزمة. من الناحية العملية: توجيه دعوة إلى السلطة الفلسطينية للتقدم بطلب إلغاء قرار تقسيم فلسطين إلى الجمعية العامة من خلال توضيح الإجراءات القانونية الصحيحة لذلك.

أهداف الدراسة

يهدف المقال إلى توضيح الأسس القانونية التي أدت إلى ميلاد الكيان الإسرائيلي و الجدل القائم حول شرعية هذه الأسس من خلال العودة إلى شرعية قرار تقسيم فلسطين رقم 181(1947) للجمعية العامة، ثم حق الشعب الفلسطيني في تقديم طلب إلى الأمم المتحدة لإلغاء هذا القرار.

هيكلية الدراسة

تم تقسيم البحث كالتالي:

المبحث الأول: شرعية " الدولة الإسرائيلية" وفق الشرعية الدولية

المبحث الثاني: القضية الفلسطينية في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

المبحث الأول: شرعية " الدولة الإسرائيلية" وفق الشرعية الدولية

تعتبر شرعية " الدولة الإسرائيلية " موضوع قديم و جديد في نفس الوقت، منذ أن أعلن

" D. Bengourion " في (14 مايو 1948م) عن ميلاد " الدولة العبرية فوق أرض فلسطين

بموجب القانون الطبيعي و التاريخي للشعب اليهودي و بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة".

في جملة واحدة أعلن "Bengourion" عن شرعية مزدوجة للدولة الجديدة، شرعية حق الشعب اليهودي على أرض فلسطين (الوعد الإلهي لإبراهيم منذ أكثر من أربعة آلاف عام)، و شرعية القانون الدولي بعد أن صدر القرار 181(1947م) من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

منذ ذلك التاريخ أصبح الجدل قائم حول شرعية " الدولة الإسرائيلية" بين مؤيد و معارض، فإن كان الفريق الأول يستند على الشرعية التاريخية، الدينية و القانونية على أساس أن المجتمع الدولي قد وافق على خلق الدولة العبرية فوق أرض فلسطين، فالفريق المعارض يفند هذه الشرعية باعتبار أن الجمعية العامة لا تصدر سوى توصيات غير ملزمة، و أن الشعب الفلسطيني صاحب السيادة على إقليم فلسطين، رفض و منذ البداية اقتسام أرضه مع المهاجرين اليهود.

المطلب الأول: الشرعية الدينية و التاريخية للكيان الصهيوني

تحتاج " دولة إسرائيل " إلى إثبات شرعيتها على فلسطين، فحياة الدولة العبرية مرتبطة بمدى قدرتها على حماية و المحافظة على شرعيتها الدينية، التاريخية و القانونية.

ترتكز مطالب الصهيونية على أرض فلسطين بأحقية الشعب اليهودي في العودة إلى أرضه بعد ما عاش في الشتات، فالشعب اليهودي لم تنقطع روابطه بوطنه التاريخي لأكثر من (3700) عام، حافظ فيها على لغته و حضارته الخاصة به، و لهذا السبب أسس حقوقه على " أرض إسرائيل . Eretz Israël" حسب أربع مستويات:

- مستوى الديني: يتمثل في وعد الرب أرض فلسطين للنبي إبراهيم
- مستوى الوطني: استقرار الشعب اليهودي في أرض فلسطين و تنميته لهذه الأرض
- مستوى قانون الدولي الخاص بالنزاعات: احتلال الإقليم بموجب الحروب الدفاعية
- مستوى القانوني: منح المجتمع الدولي السيادة السياسة على فلسطين للشعب اليهودي.¹

الفرع الأول: الشرعية الدينية أو العودة إلى الأرض الموعودة

أرض إسرائيل هي مساحة جغرافية تتضمن المملكات القديمة لإسرائيل و يهودا و هي مهد الشعب اليهودي طبقا للكتاب المقدس " La Bible"، فهي بذلك تعبر عن:

- مصطلح ديني يتعلق بالوعد الرباني و قد استخدم لأول مرة في كتاب " Samuel 1"

. مصطلح جغرافي ذكرته الكتب المقدسة و هي أرض غامضة الحدود، مرة تذكر بحدود شاسعة (من نهر مصر إلى نهر الفرات) و مرة بحدود ضيقة (من البحر إلى نهر الأردن) و هو ما يعرف اليوم بفلسطين.²

. مصطلح سياسي يعني الأرض الموهوبة إلى اليهود للإقامة فيها و بناء دولة لهم منذ عهد الملك شاول " Roi Saül"، و لذلك يرى عدد كبير من الباحثين في مسألة الشرعية الدينية " للدولة العبرية " أن شهادة الميلاد الدولية لإسرائيل قد تم التحقق من صحتها من خلال الوعد في الكتاب المقدس بالنسبة للمؤمنين بذلك، و عن طريق الحضور المتواصل لليهود في أرض إسرائيل منذ عهد النبي موسى إلى غاية هذا التاريخ، مروراً بوعده بلفور (1917م) و القرار 181(1947م) لتقسيم فلسطين و خاصة بعد انضمام إسرائيل إلى منظمة الأمم المتحدة (1949م) بالنسبة لغيرهم.³

أثار موضوع الشرعية الدينية " لدولة إسرائيل " جدلاً بين مؤيدين و معارضين، فإن كان المؤيدين يستندون على وعد الرب للنبي إبراهيم في الكتب المقدسة، فإن المعارضين يرون غير ذلك و منهم:

. تمثل الجماعات اليهودية الأرثوذكسية المتشددة " Naturei Carta" و المعروفون بيهود التوراة معارضتهم الشديدة لقيام " دولة إسرائيل الصهيونية" فوق أرض إسرائيل، لأن قيام دولة يهودية يتعارض مع العديد من الأسس للديانة اليهودية التي بنيت عليها " دولة إسرائيل" الحالية، و بالرغم من أن هذه الجماعات منبوذة من طرف الصهاينة و يعتبرونهم متطرفين، إلا أن مؤسسو الدولة العبرية يستعملون النص الديني كأساس لخلق " دولة إسرائيل".⁴

الفرع الثاني : الشرعية التاريخية للكيان الصهيوني

إذا أردنا إثبات الشرعية التاريخية لليهود على أرض فلسطين فلبد من إثبات ملكية هذا الشعب على الإقليم بعد إثبات مدة إقامته فوق أرض كنعان، فالمؤيدين للشرعية التاريخية " لدولة إسرائيل" يؤسسونها بإقامة القبائل الإثني عشر الإسرائيلية أول مملكة دستورية بفلسطين (1000ق م)، حيث اتخذ الملك داوود القدس عاصمة لمملكته بالرغم من انقسام المملكة إلى مملكتين قبل هذا التاريخ، و دام الاستقلال اليهودي في عهد المملكة أكثر من (400) عام، و هي مدة تساوي عمر الولايات المتحدة الأمريكية و تفوق عمر الجمهورية الفرنسية (200) عام.⁵

شخصياً أرد على هذا الباحث الأمريكي بالقول أنه يستحيل إتباع هذا المنطق للاستناد على الشرعية التاريخية لمطالبة اليهود بأرض فلسطين، و إلا فالأجدد أن يطالب بها:

. المصريون : حكم أجدادهم الفراعنة المنطقة التي كانت تابعة للإمبراطورية المصرية القديمة

. الإيطاليون: حكم أجدادهم الرومان فلسطين لمدة (444) عام حتى سقوط الإمبراطورية الرومانية

. الإيرانيون: خضعت المنطقة لأسلافهم من (538 ق م إلى 333 ق م).

. اليونانيون: استمر حكم الإغريق للمنطقة مدة (350) عام .

أما اليهود فقد مكتوا بفلسطين (524) عام، من (1010 ق م إلى 584 ق م) حتى الغزو البابلي، و مكث العرب و المسلمون بفلسطين منذ فتحها في (636 م) إلى أن خضعت للانتداب البريطاني (1922م) أي (1363) عام.

. فمن أحق بفلسطين؟

يستند المعارضون للشرعية التاريخية " للدولة العبرية " عدم ثبوت ملكية اليهود على " أرض إسرائيل " ففي الكتب المقدسة لم تذكر هذه الأرض على أساس أنها وطن للشعب اليهودي و لا هي كذلك بالنسبة لسلفهم النبي إبراهيم الذي نفي أو بالأحرى هاجر إلى أرض كنعان، فلا يملك أي حق على الإقليم، فأصحاب الأرض الشرعيين هم الكنعانيون و كتب التاريخ و الكتب المقدسة تثبت ذلك.⁶

و هو ما يفسر محاولة الصهاينة حمل المجتمع الدولي عامة و الفلسطينيين على الأخص للاعتراف بالدولة الإسرائيلية اليهودية، أي ربط الدولة بالطابع اليهودي فيصبح تعريف "الدولة الإسرائيلية" على أساس ديني و قد رفض الجانب الفلسطيني مرارا أثناء " مسار السلام " الاعتراف بذلك، و هو الشرط الذي وضعته إسرائيل للوصول إلى حل نهائي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، فهو اعتراف بالطابع اليهودي " للدولة الإسرائيلية ".
أرسل المؤتمر اليهودي العالمي المنعقد في باريس في (31 مارس 2014م) نداء للمجتمع الدولي للاعتراف بالطابع اليهودي " لدولة إسرائيل ".⁷

المطلب الثاني: الشرعية القانونية " للدولة الإسرائيلية "

يستند المؤيدين للشرعية الدولية لإسرائيل على أساس أن هذه الشرعية تستمد من " وعد بلفور " في (1917م) الذي سمح بإقامة وطن قومي يهودي بفلسطين، من صك الانتداب الذي منحتة عصبة الأمم في (1922م) لبريطانيا على فلسطين، من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181(1947) القاضي بتقسيم فلسطين و أخيرا من قرارها رقم 273(1949) الذي أصبحت إسرائيل بموجبه عضو كامل الحقوق و الواجبات بالأمم المتحدة، و عليه سأل بحث من خلال الثلاث فروع الموازية هذه النقاط لأبين موقف المؤيدين و المعارضين للشرعية الدولية لإسرائيل.

الفرع الأول: وعد بلفور و صك الانتداب البريطاني على فلسطين

بالنسبة لوعده بلفور (1917م) فقد سمح بخلق الوطن القومي اليهودي بفلسطين، كما التزمت بريطانيا ببذل جهود اللازمة لتحقيق الهدف دون الإضرار بالحقوق المدنية و الدينية للتجمعات غير اليهودية بفلسطين، أو حتى المساس بحقوق المراكز السياسية التي يتمتع بها باقي اليهود القاطنين بالبلدان الأخرى.

و عليه تستند جماعات الضاغطة الموالية لإسرائيل عبر العالم على وعد بلفور لإثبات شرعية مطالبهم على أرض فلسطين، إلا أن وعد بلفور ما هو سوى رسالة موجهة إلى اللورد روتشيلد من وزير الخارجية البريطاني أثناء الحرب العالمية الأولى حيث لم تكن لبريطانيا أية مسئولية على فلسطين، رغم أن نص الرسالة وافقت عليه الوزارة البريطانية، لكنه لم يتم طرحه للمناقشة أمام البرلمان البريطاني، و منه لم تشكل هذه الرسالة وثيقة رسمية لها قوة القانون.

بل العكس هو الصحيح، فقد تم إبطال محتوى الرسالة بسبب الرفض القاطع لعرب فلسطين آنذاك، كما رفضت تركيا صاحبة السيادة على فلسطين آنذاك هذا الوعد، و هو ما دفع بالمفاوض اليهودي الصهيوني " Chaim Weizman " بمطالبة بريطانيا لإدماج " وعد بلفور " في اتفاقية السلام مع تركيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.⁸

أما الانتداب البريطاني فقد أوكلت عصبة الأمم مهمة إدارة إقليم فلسطين إلى بريطانيا بعد ما اختارتها القوى المنتصرة في الحرب، و أهم ما تضمنته وثيقة الانتداب في (1922م) هو إدماج وعد بلفور بالوثيقة، و هو ما سعى إلى تحقيقه الزعماء الصهاينة آنذاك، فكان الهدف من الانتداب تنفيذ " وعد بلفور " و الاعتراف بالروابط التاريخية للشعب اليهودي مع فلسطين، و صلاحية أخلاقية لإعادة بناء وطنهم في فلسطين.

تمثل وثيقة الانتداب قاعدة أساسية لشرعية " الدولة الإسرائيلية " بالنسبة لليهود، فالوثيقة تطالب الحكومة المنتدبة تنفيذ " وعد بلفور "، أي فتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين دون أن ترد عبارة "العرب" في الوثيقة التي صوتت عليها (52) دولة أعضاء في عصبة الأمم.⁹

بعد الأحداث الدامية التي عرفتها فلسطين بسبب الهجرات المتتالية إلى فلسطين " Les Aliyahs " نتيجة تنفيذ " وعد بلفور "، أصدرت بريطانيا في (1939م) الكتاب الأبيض الذي رفضه الصهاينة لأنه يقضي على المخطط الصهيوني التوسعي بفلسطين، فاستدركت بعض الأخطاء التي تضمنها الانتداب، و من ذلك أن بريطانيا لم تعتبر في أي وقت مضى أن " وعد بلفور " يعني تحويل فلسطين إلى دولة يهودية خلافا لإرادة السكان العرب بهذا البلد، و لأن ذلك يخالف التزاماتها و ضماناتها السابقة للعرب، فوعده بلفور بالنسبة لبريطانيا يعني " تطوير مركز إقامة لليهود بفلسطين " مثل ما هو موجود في المجتمعات اليهودية في باقي أنحاء العالم.¹⁰

بعد هذا الاعتراف من الحكومة البريطانية المنتدبة، لا يمكننا مستقبلا أن نعتبر وثيقة الانتداب بما تتضمنه من تنفيذ " وعد بلفور " كأساس للشرعية الدولية لإسرائيل.

الفرع الثاني: انضمام " الدولة الإسرائيلية " للأمم المتحدة

إذا كانت إسرائيل تؤسس شرعيتها على قبول عضويتها بالأمم المتحدة في (1949)، فهذه العضوية لم تستوف كل الشروط التي تضمنها قرار الجمعية العامة رقم 273(1949).

اختارت إسرائيل في (28/11/1948م) تقديم طلب عضويتها في مجلس الأمن بمناسبة أول ذكرى لصدور قرار التقسيم، لكن رفض الطلب لعدم تنفيذها قرارات المنظمة.¹¹

بعد بضعة أشهر قدمت إسرائيل طلبها مرة ثانية أمام مجلس الأمن ليحوز على الأغلبية فيصدر القرار رقم 69(1949) من مجلس الأمن يتضمن التوصية بقبول إسرائيل عضو في الأمم المتحدة، فإسرائيل هي الدولة الوحيدة التي أنشأت بموجب قرار من المنظمة و بدون رضا الفلسطينيين، و أثناء المناقشة التي دارت في حضان الجمعية أكد ممثل إسرائيل قبول بلده بكل مبادئ الميثاق، كما تم التأكيد على أهمية القرارين 181(1947) و 194(1948) المتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، و حول تنفيذ القرار 181 صرح ممثل إسرائيل بما يلي:

" فيما يتعلق بطبيعة قرارات الجمعية العامة من منظور القانون الدولي، فلا ينكر أحد أن القرارات التي تعرض السيادة الوطنية للدول الأعضاء للخطر لا تتعدى كونها مجرد توصيات غير ملزمة، لكن القرار المتعلق بفلسطين 181 هو من طبيعة أخرى، فهو قرار يتعلق بمستقبل إقليم واقع تحت الانتداب الدولي و تبقى الأمم المتحدة المنظمة الوحيدة المؤهلة للنظر فيه، و بالتالي القرار 181 له طابع إلزامي".¹²

بعد التصويت صدر القرار 273(1949) من الجمعية العامة المتضمن قبول إسرائيل عضو جديد بالمنظمة، و تؤكد فيه أن إسرائيل تقبل بكل الالتزامات التي نص عليها الميثاق دون تحفظ و تتعهد بتنفيذها، كما تذكر الجمعية العامة بالقرار 181 و القرار 194 و تأخذ بعين الاعتبار تصريح ممثل إسرائيل في المسألة¹³ و تفسيراته حول الموضوع أمام اللجنة السياسية الخاصة حول مسألة تنفيذ القرارين السابق ذكرهما، و منه تعلن الجمعية العامة بموجب المادة الرابعة من الميثاق بأن إسرائيل " دولة مسالمة" تقبل بتنفيذ التزاماتها التي نص عليها الميثاق و تقرر قبولها عضو في الأمم المتحدة.¹⁴

مما سبق نستخلص من القرار 273(1949) بأنه تم ربط ضمناً قبول إسرائيل في المنظمة بتنفيذها القرارين 181 و 194، إلا أن الضمانات التي قدمتها إسرائيل كانت في فترة لم تكن قرارات الجمعية العامة تنفذ، فلا يعقل أن ينتظر من إسرائيل تنفيذ ما تعهدت به و هي المنتصرة في أول حرب لها ضد العرب، فاستولت على أقاليم لم تدخل ضمن المساحة المقررة في مخطط التقسيم، و كل الحروب الموالية انتهت بانتصارها و الاستحواذ على المزيد من المساحات بفلسطين و الدول المجاورة، و بعد مرور (67)عام من انضمام إسرائيل بالمنظمة، أصبحت حقيقة لا يمكن

إنكارها، لكن شرعية " الدولة الإسرائيلية" ما زالت محل جدل و نقاش حاد بسبب خرقها تعهداتها و تصريحاتها التي نص عليها القرار 273، ففي نظر القانون ما زالت شرعية "دولة إسرائيل" مرتبطة بتنفيذها القرارين 181 و 194، و أن رفضها الانصياع لالتزاماتها الدولية لم يتغير منذ أكثر من (72) عام و لن يتغير بالمستقبل.¹⁵

الفرع الثالث: قرار تقسيم فلسطين بين التنفيذ و الإلغاء

إذا كانت إسرائيل تستند على الشرعية الدولية الممثلة في موافقة المجتمع الدولي على قرار الجمعية العامة لتقسيم فلسطين، ما زال هذا القرار محل جدل كبير بين مؤيد له و معارض و هو صورة من صور انحراف الأمم المتحدة بالشرعية الدولية، و ما يهم هو موقف المعارضين للقرار و حججهم في ذلك كثيرة، إلا أن المؤيدين للقرار يدافعون بشدة على شرعيته، فهو يمثل شهادة ميلاد "الدولة العبرية" فلا ننسى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي أوجدت بموجب قرار من منظمة عالمية، فالانتداب البريطاني على فلسطين (1922م) كان الهدف منه تمكين الفلسطينيين من إدارة شؤونهم بنفسهم و الوصول بهم إلى الاستقلال، فانسحاب بريطانيا من فلسطين في (1947م) لا يعني في أية حال أن الانتداب قد حقق أهدافه، إنما يعني فقط أنه تم تحويل القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة التي حلت محل عصبة الأمم.

شكل قرار تقسيم فلسطين بعد صدوره مشكلة عويصة بالنسبة لمسألة شرعيته باعتبار أن الجمعية العامة قد تجاوزت اختصاصها عندما أصدرت القرار خاصة ما نتج عنه، فقد أدخل المنطقة في دوامة حرب مازالت تعاني منه إلى غاية هذا التاريخ.

أولاً: تنفيذ القرار 181(1947): الانحراف بالشرعية الدولية

حول ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن المسئولية الأولى في حفظ السلم و الأمن الدوليين، كما منح للجمعية العامة في حالات خاصة النظر في كل المسائل المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين، و مهما كانت الأسباب التي أدت بالجمعية العامة إلى أن تصدر القرار 181(1947) المتضمن تقسيم فلسطين إلى دولتين، كانهاء الانتداب البريطاني على فلسطين و استمرار الكفاح المسلح بين عرب فلسطين و اليهود المعمرين و إرادة الدول الكبرى (المنتصرة في الحرب العالمية الثانية) من التخلص من مشكلة ألاجئين اليهود الناجين من المحارق النازية، فكل ذلك لا يخول على الإطلاق لمنظمة الأمم المتحدة الانحراف بالشرعية الدولية و إصدار مثل ذلك القرار و الخروج عن ما جاء به ميثاق المنظمة الأممية.

طبقاً لنصوص ميثاق الأمم المتحدة، لا تملك الجمعية العامة سلطة اتخاذ القرار لتقسيم أي إقليم واقع تحت الوصاية و ينتظر شعبه تنظيم انتخابات لتقرير مصيره بنفسه، فعندما أصدرت الجمعية العامة قرار تقسيم فلسطين، تكون قد تجاوزت اختصاصها، فعوضاً أن يرجع الحق لأصحابه، قامت بتقسيم الحق بين صاحب الحق و بين المعتصب لهذا

الحق، و بعد مناقشة طويلة، صدر القرار ب(33) صوت مع القرار، (13) ضد و (10) دول ممتنعة بينها بريطانيا، ثم تم تشكيل لجنة مشكلة من (05) أعضاء لتنفيذ القرار.¹⁶

قبلت إسرائيل قرار الجمعية العامة رقم 181(1947) لأنه يمثل شهادة ميلاد " دولة إسرائيل " و يحقق جزء من الحلم الصهيوني، أما العرب و الفلسطينيون رفضوا القرار ليس بسبب المساحة غير العادلة التي تضمنها القرار لكلا الدولتين، إنما جاء رفضهم لأي تواجد " لدولة يهودية " فوق أرضهم، كما تم تفسير امتناع بريطانيا عن التصويت إلى خلافها مع المنظمة و رفضها لأي وجود دولي الذي قد يضعف من نفوذها بمنطقة الشرق الأوسط.¹⁷

إن البحث في مسألة شرعية القرار رقم 181(1947) طرح سؤال هام في المسألة و هو:

. من يملك بصفة صحيحة الملكية القانونية للسيادة على إقليم فلسطين؟

نعلم أن السيادة على الإقليم كانت تتغير بفعل الحرب (قبل القرن XX) ثم يتم إضفاء الشرعية على الإقليم المكتسب من خلال اتفاقيات الصلح المبرمة بين المنتصر و المهزم، إلا أن المفهوم قد تغير مع بداية القرن (XX) حيث ظهر حق الشعوب على إقليمها خاصة في عهد عصبة الأمم، ثم تم تكريس هذا الحق في ميثاق الأمم المتحدة، فسعت المنظمة إلى تصفية الاستعمار من خلال العديد من قراراتها، و على أساس أن الشعب الفلسطيني كان واقعا تحت السيطرة العثمانية بمباركة بريطانيا، كان هذا الشعب ينتظر تقرير مصيره مثل باقي شعوب العالم الواقعة تحت الاحتلال، و لكن ما حدث هو العكس فقامت الجمعية العامة بانتزاع الصفة القانونية للفلسطينيين أصحاب السيادة على الإقليم عندما أصدرت القرار 181(1947)، فهل كانت الجمعية العامة مؤهلة للقيام بذلك؟¹⁸

أحدث قرار تقسيم فلسطين خلافا كبيرا بين المؤيدين للقرار (إسرائيل و حلفائها) و المعارضين له (العرب و كل من صوت ضد القرار)، و للفصل في الخلاف، اقترحت بعض الدول طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول اختصاص الجمعية العامة و لمعرفة مدى توافق مخطط التقسيم مع ميثاق الأمم المتحدة، لكن الطلب رفض بصوت واحد و لم يتم اللجوء للمحكمة للفصل في مسألة الاختصاص.¹⁹

عند تحليل القرار 181(1947) شكلا و مضمونا نجد:

من الناحية الشكلية: الجمعية العامة توصي "Recommande" فقط و هي غير مؤهلة للقيام بغير ذلك، و الثابت أن التوصية غير ملزمة، و لا يجوز القول بأن القرار 181 الذي هو مجرد توصية بأنه مخالف لكل القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة و يتمتع بإلزامية، و قد أجبر ممثل إسرائيل بالتصريح بذلك في تلك الفترة في " إعلان الاستقلال للدولة الإسرائيلية في 14 مايو 1948م " بقوله أن القرار 181(1947) الذي تضمن قيام دولة يهودية

مستقلة بفلسطين و يطلب من سكان البلاد اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار، لأن اعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب اليهودي لإقامة دولته المستقلة لا يمكن إلغاؤه.²⁰

و ردا على القائلين بالزامية القرار، فكيف يمكن للقوى الكبرى في تلك الفترة لأن تبذل قصارى جهودها حتى تؤكد أن قرارات الجمعية العامة الكبرى غير ملزمة خاصة تلك التي تتعلق بالنظام الاقتصادي الجديد، و تقبل بإضفاء صفة الإلزامية على القرار 181(1947).

أما مضمونا: يتضمن القرار 181 طلب من الجمعية العامة إلى الحكومة البريطانية و كل الدول توصيهم بتنفيذ مخطط التقسيم، إلا أنه لا يملك أي طرف من هؤلاء طبقا للقانون الدولي الاختصاص لأزم و لا سلطة القيام بذلك، فلا الأمم المتحدة و لا قبلها عصبة الأمم لديها أي اختصاص على أي إقليم كان، فكل تصرفاتهم (طبقا لنصوص الميثاق) تدخل في إطار احترام سلامة أقاليم كل الدول الموجودة و حق الشعوب في تقرير مصيرها.²¹

و في الأخير يبقى القرار 181 غير شرعي بما يحمله من ثغرة في المنطق القانوني و المتمثل في موافقة الشعب الفلسطيني بقرار التقسيم لأنه صاحب السيادة على أرضه، و للجمعية أن توصي كيف تشاء يبقى القرار مجرد توصية صحيحة، و لكن ما هو غير صحيح هو محاولة تحويل التوصية إلى قاعدة أمره ملزمة للجميع، و هذه التوصية غير الملزمة مست بشيء لم يكن من سلطات الجمعية العامة و لا من الدول الأعضاء و هي تدخل ضمن الفترة الاستعمارية هي في طور القضاء عليها نهائيا.²²

و على العكس، فإن المبادئ التي أعلن عنها ميثاق الأمم المتحدة و الخاصة بتصفية الاستعمار و الوصول بالشعوب المستعمرة إلى تقرير مصيرها هي التي أصبحت من القواعد الأمرة الملزمة للجميع و ليس العكس، فقد كان القرار 181 خرقا للشرعية الدولية و شوه سمعة المنظمة لأنه اعتراف نهائي "للدولة الإسرائيلية" فوق أرض فلسطين، كما أصبح القرار أساس قانوني تستند عليه الحركات المتطرفة التي تريد احتلال الأراضي بالقوة خرقا للقانون و للشرعية الدولية، كما أفقد القرار المصدقية للمنظمة مما يؤدي بالقول أن هناك تواطؤ إرادي أو لا إرادي من الأمم المتحدة من خلال إصدارها قرار التقسيم، و الذي أريد له أن يكون حلا للمشكلة اليهودية التي كانت أوروبا تتحملها منذ عقود.²³

ثانيا: المطالبة بإلغاء القرار 181(1947) للعودة إلى الشرعية الدولية

أحدث قرار تقسيم فلسطين كارثة بالنسبة للشعب الفلسطيني(حرمة من تقرير مصيره و إقامة دولته) و الشعب الإسرائيلي (حرمة من الأمن و السلام رغم إقامة دولته) و أن الأحداث الأخير (الاعتداءات بالسلاح الأبيض على اليهود) ما هي إلا نتيجة حتمية للقرار 181.

هذا القرار غير شرعي و باطل، فما بني على باطل فهو باطل حتى لو استمرت السلطة الفلسطينية مطالبة المجتمع الدولي الممثل في الأمم المتحدة بتنفيذه، فلا إسرائيل و لا حليفها الولايات المتحدة تقبل بتنفيذه، فقد أوجدت هذه الدول القرار ليحقق هدف وحيد و هو خلق "الدولة الإسرائيلية" فوق أرض فلسطين و قد انقضى القرار بمجرد أن حقق هدفه، و مازالت السلطة الفلسطينية تطالب بتنفيذ القرار و الأجدر بما أن تطالب بإلغائه مثل ما نجحت إسرائيل في إلغاء القرار 3379(1975) الذي يعتبر الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، فمن مصلحة الشعب الفلسطيني العودة إلى الحالة ما قبل صدور القرار 181.

من بين النتائج الإيجابية التي حققتها الجمعية العامة بسبب الأغلبية الجديدة في الثمانينات، قبول منظمة التحرير الفلسطينية و حركات التحرر الإفريقية للمشاركة في أشغال دورات الجمعية العامة، و منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز عضو مراقب و عدد كبير من القرارات تعترف لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، و في هذه الظروف صدر القرار رقم 3379(1975) الذي يعتبر الصهيونية شكل من أشكال العنصرية²⁴ صدر القرار ب(72) صوت مع القرار، (35) ضد و (32) امتناع.

بعد مرور حوالي (15) عام من صدور القرار 3379(1975)، صدر القرار رقم 86/46 في (16) ديسمبر 1991م) يلغيه.

يعد القرار 86/46 أقصر قرار للجمعية العامة²⁵، فقد اشترطت إسرائيل إلغاء القرار 3379 للمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام (1991م) و الذي فتح الباب للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية التي انتهت باتفاقيات "أوسلو للسلام" (1993م)، و اتفاق "واد عربية" (1994م) مع الأردن.

و ما يهم هو الإجراء المتبع في صلاحية الجمعية العامة إلغاء قراراتها خاصة إذا كانت غير شرعية مثل القرار 181، فالفلسطينيين لهم الحق و الحجج الكافية للمطالبة بإلغائه اقتداء بإسرائيل التي نجحت في إلغاء القرار 3379(1975).

إن المطالبة بإلغاء قرار تقسيم فلسطين له عدة حجج نذكر منها:

. إخفاق الجمعية العامة في تنفيذ القرار 181(1947) المتضمن تقسيم فلسطين و رغم ذلك فقد أضفى الشرعية الدولية على إسرائيل

. تنكر إسرائيل العضو بالأمم المتحدة لكل قرارات المنظمة و رفضها تنفيذ أي قرار كان

. ما دامت " شرعية الدولة الإسرائيلية " معلقة بشرط تنفيذ القرارين 181 الذي ينص على قيام دولة عربية إلى جانب الدولة العبرية و تدويل مدينة القدس، و بالتالي قيام دولة فلسطينية من مصلحة إسرائيل إلا أنها ترفض تنفيذ

القرار، فلا يوجد أية مصلحة للجانب الفلسطيني من الاستمرار في مطالبة تنفيذ قرار التقسيم، بل الأصح هو المطالبة بإلغائه.

. النقطة الوحيدة التي يمكنها إضفاء الشرعية الدولية على إسرائيل هي قبول الشعب الفلسطيني بتقسيم أرضه، و قد قبل فعلا بذلك (اتفاقيات أوسلو للسلام 1993م)، و رغم ذلك ترفض إسرائيل قيام الدولة الفلسطينية إلى جانبها، و هو مناقض تماما لمصلحتها، فلما تستمر السلطة الفلسطينية بمطالبة المجتمع الدولي بتنفيذ قرار التقسيم .
- ثبت عن إسرائيل أنها تستعمل منذ أكثر من (67) عام كل الوسائل المتاحة للمحافظة على الوضع الراهن "Préserver le statut-quo" عن طريق الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بالقوة و بناء المستوطنات فوقها، تخريب أي جهد دولي قد يؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية، و هذا ليس إلا بهدف الوصول إلى سلام إسرائيلي مفروض على الفلسطينيين، و الدليل هو فشل مسار السلام، فلا مناص من المطالبة بإلغاء القرار 181.

المبحث الثاني: القضية الفلسطينية في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

لا يمكن للقضية الفلسطينية أن تعرف إلا أحد الحلين خاصة في ظل تطبيق سياسة التطبيع بين إسرائيل و الدول العربية، الأول حل الدولتان وفق قرار الجمعية العامة القاضي بتقسيم فلسطين، و الثاني حل الدولة الواحدة وفق الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية.

المطلب الأول: تسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وفق قرار الجمعية العامة لتقسيم فلسطين

أصبح الجدل قائما حول حل الدولة الواحدة أم الدولتين يسيطر في الآونة الأخيرة على الطبقة السياسية الفلسطينية بعد فشل مسار السلام و تطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية، و أن فكرة إنشاء دولة واحدة تضم الشعبين (الفلسطيني و الإسرائيلي) ليست بمجديدة بل دافع عن هذه الفكرة بعض اليهود قبل قيام "الدولة الإسرائيلية" مثل "J. Magnes et M. Buber" بحيث اقترح هؤلاء المثقفون من اليهود في عهد الانتداب البريطاني إنشاء دولة واحدة تضم القوميتين، و لكن بموقفهم هذا، فهم يعارضون المشروع الصهيوني الذي كان يستهدف إنشاء دولة يهودية فوق أرض فلسطين، بينما كان الفلسطينيون في نفس الوقت يطالبون بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة يتمتع فيها اليهود بكل الحقوق الدينية و ليست الوطنية، و بعد قيام "دولة إسرائيل" في (1948م) اختفى الاقتراح اليهودي (Etat binational) بسبب انتصار الصهيونية في تطبيق مشروعها بفلسطين.²⁶

الفرع الأول: الظروف السابقة لصدور قرار تقسيم فلسطين

مرت منظمة الأمم المتحدة بظروف صعبة قبل أن تصدر الجمعية العامة القرار 181(1947) المتضمن تقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة عربية و الأخرى يهودية، و لم تسلم حتى الإدارة الأمريكية

من الضغط الكبير الذي مارسه الصهاينة آنذاك لتحقيق هدفهم في الوصول إلى إصدار قرار تقسيم فلسطين من الجمعية العامة، فالقرار هو بمثابة شهادة ميلاد " للدولة الإسرائيلية " .

من خلال شهادة الرئيس الأمريكي " H. Truman " لتلك الفترة، بأنها أعنف حملة دعائية عرفتها المنظمة و الإدارة الأمريكية من طرف الزعماء الصهاينة المتطرفين بهدف تحقيق أهدافهم السياسية، و في (29 نوفمبر 1947م) صوتت الجمعية العامة لصالح تقسيم فلسطين بدون أن تتبنى إجراءات تنفيذ ذلك التقسيم و بدون أن تحدد أي تاريخ لذلك.²⁷

تستند الجماعات الضاغطة الموالية لإسرائيل على القرار 181(1947) كقاعدة لشرعية " الدولة الإسرائيلية " باعتبار أنه يشكل اعتراف من المجتمع الدولي الممثل في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي صوت معظم أعضائها لصالح مخطط التقسيم، و من نتائج القرار بعد الإعلان عن قيام " دولة إسرائيل " في (1948م)، هو قبول إسرائيل في منظمة الأمم المتحدة كعضو كامل الحقوق و الواجبات.

إن القول بأن القرار 181(1947) يشكل قاعدة جوهرية للشرعية الدولية لإسرائيل غير صحيح للأسباب التالية:

. خضع بعض الأعضاء الذين امتنعوا عن التصويت في الجمعية العامة قبل (29 نوفمبر 1947م) إلى تهديدات و ابتزاز و تقديم رشاوى من طرف الوكالة اليهودية و الإدارة الأمريكية (التي كانت تحضر

لانتخابات الرئاسة لأن فوز " H. Truman " مرتبط بمدى نجاح مخطط التقسيم، فهو يعتمد على أصوات الناخبين اليهود بأمريكا)) حتى يصوتوا لصالح قرار التقسيم، مثله تهديد الشركة الأمريكية للمطاط " Firestone " بإعادة النظر في مشاريعها بليبيريا إذا لم تصوت مع القرار، و تلقي بعض رؤساء الوفود أظرفة مالية للتصويت لصالح القرار²⁸ و أيضا تهديد الولايات المتحدة لفرنسا بطردها من الاستفادة من مخطط " Marshall " إذا لم تغير موقفها علما أن فرنسا كانت من بين الدول الممتنعة عن التصويت.²⁹

. قرارات الجمعية العامة ما هي إلا مجرد توصيات غير ملزمة، و القرار 181(1947) صدر خارج اختصاص الجمعية العامة في كل الأحوال.

. تمتد " دولة إسرائيل " الحالية خارج الحدود التي نص عليها قرار التقسيم، و حتى القدس التي كان من المفروض أن تديرها الأمم المتحدة، هي واقعة تحت السيطرة الإسرائيلية و تطالب بها إسرائيل لأنها عاصمتها الأبدية.

. تم تعليق عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بقبولها تنفيذ القرارين 181(1947) و 194(1948) للجمعية العامة (القرار الأول يتضمن قيام دولتين، و الثاني عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم)، و حتى هذا التاريخ لم تنفذ إسرائيل الشرطين، فكيف لها أن تتخذ القرارين 181(1947) و 273(1949) كقواعد لشرعيتها.³⁰

الفرع الثاني: حل الدولتين

أدى اعتراف الحركات التحررية الفلسطينية و على رأسها حركة "فتح" بالوجود اليهودي الذي لا رجعة فيه، إلى تحضير الفلسطينيين إلى تقبل فكرة التقسيم، كما ساعد على تقبل هذه الفكرة حركة "فتح" و المجتمع الدولي الذي ساند القضية الفلسطينية بعد حرب أكتوبر (1973م)، كما كانت مساندة السوفييت للقضية الفلسطينية و لإسرائيل في نفس الوقت دورا في تقبل فكرة التقسيم، ضف إلى كل ذلك رفض المجتمع الإسرائيلي فكرة الدولة الواحدة، فكل هذه العوامل أدت بحركة " فتح" إلى تقبل فكرة التقسيم و قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، و قد تجسد ذلك فيما بعد من خلال اتفاقيات " Oslo " و الذي صادقت عليه الدول الأوروبية و الولايات المتحدة، و في (2003م) صدر من مجلس الأمن القرار الذي يؤكد على الاتفاق، و بالرغم أن الحكومة الإسرائيلية (بعد مقتل الوزير الأول الإسرائيلي في 1995م) لم توافق عليه إلا في (2009م).³¹

كان من المفروض أن تنتهي عملية السلام التي بدأت في "مديرد" (1991م) بقيام دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل، إلا أن مسار السلام انتهى بالفشل بسبب رفض إسرائيل تقبل قيام الدولة الفلسطينية تعيش في حدود آمنة إلى جانبها، أما القول بأن سبب فشل مسار السلام يكمن في عوائق قانونية حالت دون قيام الدولة الفلسطينية مثل :

. خرق حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة

. بناء جدار الفصل العنصري بين إسرائيل و فلسطين و آثاره السلبية على المواطنين

. بناء المستوطنات الإسرائيلية و التي تشكل العائق الأساسي لقيام دولة فلسطين

. ملف اللاجئين.

هي عوائق قانونية حقيقية لكن لو توفرت الإرادة السياسية للدول الكبرى مع إسرائيل لثم التغلب على هذه العوائق. إن مسار السلام الذي بدأ في "Madrid" في (1991م) و استمر عبر اتفاقيات " Oslo " في (1993م) و الاتفاقيات التي تلت، لم يقدم للفلسطينيين ما كانوا ينتظرونه (قيام الدولة الفلسطينية) إلى جانب إسرائيل، بل العكس، فقد سهل لإسرائيل التوسيع في مستوطناتها بالضفة الغربية و استمرار الاحتلال، و لهذا السبب اتجهت الأنظار نحو حل الدولة الواحدة ما دام أصبح حل الدولتين مستحيل التطبيق.

المطلب الثاني: تسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وفق الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

ظهرت فكرة إنشاء دولة واحدة ثنائية القومية (Un Etat binational) قبل الإعلان عن قيام "دولة إسرائيل"، بحيث طالب بعض اليهود بقيام دولة واحدة ثنائية القومية، و لو تحققت هذه الدولة آنذاك، لكان مكسبا

عظيما بالنسبة لليهود، ، أما بعد قيام الدولة العبرية الصهيونية و تدعيم كيان الدولة تم التخلي عن الفكرة، و هناك بعض المثقفين اليهود أحيوا الفكرة في ظروف مختلفة تماما إلا أن التسوية النهائية للقضية الفلسطينية وفق الإستراتيجية الصهيونية تأخذ مسار آخر بما يخدم مصالح الكيان الصهيوني وحده دون الأخذ بعين الاعتبار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

الفرع الأول: حل الدولة الواحدة

أدى فشل مسار السلام الإسرائيلي الفلسطيني إلى التفكير في العودة إلى حل الدولة الواحدة، كما أن استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات و احتلالها للأراضي الفلسطينية و استحواذها على المياه و الطرق التي شيدتها إسرائيل لمستوطناتها بالضفة الغربية، يجعل فكرة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في (1967م) أمرا مستحيلا، فقد جعل التوسع الصهيوني من فلسطين كيانا جيوسياسيا يعيش داخله مجموعتان وطنيتان (العرب و اليهود)، و أدمج الاحتلال الصهيوني سكان الضفة في "دولة إسرائيل"، مما يجعل فكرة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في (1967م) و تدمير المستوطنات التي بنتها منذ (45) عاما، و قبول الإسرائيليين الانسحاب في حدود جديدة شيء مستحيل.

و تشجيعا لحل الدولة الواحدة ثنائية القومية، وجه عرب إسرائيل دعوة إلى الشعب الإسرائيلي لطرق باب الحوار (أساسه الاحترام و المساواة) و النقاش مفتوح حول المصير المشترك للشعبين في المستقبل و جاءت الدعوة على شكل وثيقة نشرتها اللجنة العليا العربية للمراقبة، تضمنت تذكير بتاريخ فلسطين و الأحداث التي عاشتها و اقتراح للمناقشة حول المصير المشترك للفلسطينيين و اليهود بإسرائيل، و الأهم في الوثيقة هو معالجة مسألة أساسية تتمثل في كيفية إدارة دولة واحدة ديمقراطية يقطنها أكثر من شعب واحد، و في هذه الحالة لا يكون الحل إلا بإقامة دولة واحدة نظامها ديمقراطي تمثيلي أين يتمتع كل مجتمع بحقوق جماعية، و كل طرف له أهلية و حرية إدارة شؤونه الخاصة، و يكون اتخاذ القرار بالنسبة للمسائل المشتركة بينهما للاثنتين، و يتمتع كل طرف بحق الاعتراض (Le droit de veto) المتبادل حول المسائل الحيوية التي تمس بإدارة شؤون الحياة بالبلاد، مثل إعداد الدستور أو اكتساب مناطق على أخرى، و في هذه الحالة تطرح المسألة للنقاش إلى حين الوصول إلى اتفاق.³²

و قد ناضل في هذا الاتجاه كل من الفلسطيني "Edward Said" و اليهودي "Yossi Bellin" (الذي شارك في اتفاقيات "Oslo" ثم أصبح بعد ذلك وزيرا للعدالة بإسرائيل)، فندا من أجل استتباب العدالة للجميع بإسرائيل في إطار لقاء بجامعة جنيف في (أكتوبر 2001م)، و انتهى اللقاء بإبرام اتفاقية سلام خيالية و اتبعتهما مبادرة السلام بجنيف في (ديسمبر 2001م).

كان الفلسطيني "E. Saïd" يبحث عن إمكانية البحث في مصالح الشعبين على أساس العدالة و القانون الدولي، و الاعتراف المتبادل لمآسي الشعبين و إقامة مجتمع مشترك في دولة تسمو على الهيمنة الدينية و الثقافية. و في نفس السياق، اقترحت الفيلسوفة اليهودية "Annah Arendt" بأن يكون حل الدولة الواحدة على شكل سويسرا فوق أرض فلسطين، و يمكن الاقتداء بسويسرا و هي دولة ديمقراطية فدرالية متعددة الثقافات، و سيادة القانون فوق الجميع.

أما نائب رئيس بلدية القدس الأسبق، و الجغرافي اليهودي "Merin Benviniusti" و الذي يرى بأن الواقع يتمثل في كون إسرائيل قد أدمجت مناطق هامة من الضفة الغربية و غزة، فلم يعد يطرح حل الدولة الواحدة أو الدولتين، إذ لا يمكن الرجوع إلى حل الدولة الواحدة بقوميتين بسبب سياسة الحكومة الإسرائيلية منذ عقود، و لم يبق سوى الاختيار بين دولة واحدة بنظام عنصري (Apartheid) أو دولة تسمح بإدماج ديمقراطيا جماعات اجتماعية و وطنية.³³

الفرع الثاني: التسوية النهائية للقضية الفلسطينية

لكن هناك حل آخر و هو حل الدولة الفلسطينية (و التي هي في طور التكوين) المجزأة (Un Etat palestinien morcelé) و تتميز هذه الدولة الفلسطينية المجزأة بمناطق جغرافية بعيدة عن بعضها البعض (فلا تشكل وحدة جغرافية مثل باقي الدول)، و سيادة منقوصة و تم إقصاء مسألة القدس، كما أن بها مناطق واسعة محتلة بمستوطنات يهودية، و رفض التطرق إلى موضوع اللاجئين الفلسطينيين، فهذا ما تسعى إليه إسرائيل، و عندما تنتهي إسرائيل من تنفيذ مشروعاتها الاستيطانية و تهويد و عزل القدس و الانتهاء من تشييد جدار الفصل العنصري، فلا يمكن للفلسطينيين أن يواجهوا هذا الحل و المتمثل في " الدولة المجزأة".

هذا الحل سيقضي على خطر (القبلة الديموغرافية الفلسطينية) و ذلك بالقضاء تماما على حل الدولة الواحدة و الذي سيؤدي إما إلى دولة بقوميتين و بالتالي نهاية الطابع اليهودي لدولة إسرائيل (بسبب الأغلبية الفلسطينية) و التي ستتشكل منها الدولة الموحدة، و إما أن حل الدولة الواحدة سيجعلنا أمام دولة الميز العنصري (Apartheid) و هو ما لا تريده إسرائيل، لأن نظام الفصل العنصري سيجعل من إسرائيل دولة معزولة عالميا(و جنوب إفريقيا خير مثال) و سيضعف إسرائيل و يهيئ الظروف لمحاربة الدولة العنصرية.

و بالتالي لم يبق خيار لإسرائيل (خاصة في ظل النمو الديموغرافي المتزايد للشعب الفلسطيني) سوى خيار حل الدولتين و بشرط عدم السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم، أو التضييق من العودة، و تبقى مسألة اللاجئين مسألة شائكة و مغيبة تماما عن الاقتراحات و الحلول.³⁴

إلا أن الغرب و على رأسه الولايات المتحدة و روسيا و إسرائيل يرون الحل للقضية الفلسطينية كالتالي:

أولاً: السلام الإسرائيلي المفروض على الأردن

أن السلام الإسرائيلي المفروض على الأردن نال قسطاً في مخطط "Plan Yinon" في الثمانينات فهو يرى بأن الأردن يمثل هدفاً إستراتيجياً و مباشراً، و لن يشكل الأردن تهديداً لإسرائيل بعد تجزئته و نهاية حكم الهاشميين و تحويل السلطة إلى الأغلبية الفلسطينية، و هذا يحل مشكل تأمين الجبهة الشرقية لدولة إسرائيل ذات الكثافة السكانية العربية، و لبلوغ الهدف، لابد من تهجير العرب نحو الشرق في ظروف سلمية أو جراء حرب و تجميد نموهم الاقتصادي و الديموغرافي لضمان التحولات المستقبلية (تجزئة الوطن العربي).³⁵

بعد مرور عقد من الزمن على المخطط الصهيوني ، أبرمت معاهدة السلام بين إسرائيل و الأردن (1994م) و هي المعاهدة الثانية بعد معاهدة "Camp David" مع مصر، و مثل سابقتها فهي معاهدة سلام مؤقتة، إذ أن التخطيط الصهيوني للسلام المؤقت مع الأردن بدأ يظهر من خلال الاتفاق السري بين واشنطن و موسكو حول الشرق الأوسط ، فمفاوضات السلام الإسرائيلية الأردنية التي تمت في عمان (2 فيفري 2014م) في سرية تامة و في جولات مغلقة، أكد الأردن فيها على موقفه المتعلق بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية وفقاً لمطالب سبعة تتمثل في :

- . الاعتراف بدولتين عادلتين و دائمتين
- . احترام القانون الدولي و المبادئ العربية
- . الأخذ بعين الاعتبار المصالح الأردنية الحيوية
- . إعلان القدس الشرقية عاصمة

. التعويض

. حماية الأماكن المقدسة

. المساواة في الحقوق مهما كانت ديانات المواطنين في كل من الدولتين.

حاول الأردن حماية مصالحه و في نفس الوقت فهو لا يستطيع رفض تسوية الكبار (و نعني به السلام الإسرائيلي المفروض) لحل القضية الفلسطينية، فلا ننسى أن الأردن أنشأته بريطانيا العظمى لحل المشكل الفلسطيني منذ البداية، و لذلك أوضح الأردن أن الملك على استعداد لدمج (03) ملايين من الفلسطينيين يعيشون فوق أرضه و يمنحهم المواطنة بدون أي شروط مع (04) ملايين فلسطيني الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة في إطار دولة فدرالية.

و بمعنى آخر العودة إلى ما قبل (1967م) عندما كان الأردن يمثل الفلسطينيين (و ليس منظمة التحرير الفلسطينية) وكانت الضفة الغربية و القدس تحت دائرة اختصاصه، و في مقابل هذه الدولة الفدرالية، طالب الملك الأردني بإعانة مالية قدرها من (16 . 20) مليارا دولار لتمويل الحقوق الاجتماعية (07 ملايين فلسطيني).³⁶

- ليس أمام الأردن خيارا آخر سوى القبول بهذا الحل و إلا سيتم تنفيذ مخطط "Plan Yinon" و الذي يقضي باختفاء الحكم الهاشمي و تحويل الحكم إلى الأغلبية الفلسطينية من الإخوان المسلمين بالأردن بعد مرور " عاصفة الربيع العربي" على الأردن.

ثانيا: دولة فلسطينية حسب الرؤية الإسرائيلية

بعد مرور ربع قرن على مؤتمر السلام بمديرد (1991م) و الذي كان بداية لانطلاق مسار السلام بالشرق الأوسط و هو اليوم في مأزق و لم ترى الدولة الفلسطينية النور بعد، و الظاهر أن السبب هو تعنت إسرائيل حول مسألة الأرض، اللاجئين، المياه و خاصة القدس، فظهر في هذه الفترة تيار يجرم النظام الصهيوني و يحمله مسؤولية إخفاق مسار السلام، و هذا التيار كان موجودا منذ اندلاع النزاع الإسرائيلي العربي، و لكن الجديد فيه هو أن هذا التيار أصبح يتكون من مجموعة محللين سياسيين، صحفيين و مختصين في النزاع من " اليهود " يعارضون النظام الصهيوني و ينادون بإنقاذ الدولة الإسرائيلية و ليس إنقاذ الدولة الصهيونية و التي ستؤدي إلى دمار إسرائيل.

و من هؤلاء من يتهم الصهيونية بأنها تسرق الهوية اليهودية، فظهرت في هذا الاتجاه عدة كتب تفضح النظام الصهيوني و تظهر الوجه الآخر لإسرائيل، و يذهب البعض الآخر في كتبهم لإظهار أن إسرائيل فعلا منقسمة إلى فئة الصهاينة المعارضين للسلام و فئة اليهود المؤيدين للسلام مع العرب، و أن فئة الصهاينة هم منتهكو حقوق الإنسان بفلسطين، و هم أيضا من احتلوا الأراضي الفلسطينية و الأكثر من ذلك، فهم من يعارضون مسار السلام و قيام الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.³⁷

نفهم مما سبق بأن السياسة الصهيونية للسلام مع الفلسطينيين هي سياسة تهدف إلى ترحيل السكان الفلسطينيين نحو الأردن ليصبح الأردن هو الدولة الفلسطينية التي يعيش فوق إقليمها حوالي ثمانية ملايين فلسطيني، فلا ننسى أن بريطانيا عندما أوجدت المملكة الأردنية كان لهذا الهدف، و إن لزم الأمر من أجل تحقيق مشروع إسرائيل الكبرى بعد ترحيل الفلسطينيين التضحية بالنظام الصهيوني الذي ارتكب الجرائم ضد الإنسانية و جرائم الحرب و استبداله بنظام آخر يقبله المجتمع الدولي فسيكون ذلك أفضل حل للقضية الفلسطينية بالنسبة للجميع.

ثالثا: دولة فلسطينية حسب الرؤية العربية

بعد ما تمكنت إسرائيل من احتلال كل فلسطين و بعض الأقاليم العربية بعد حرب 1967، أصبح هاجسها الأول هو المحافظة على كيانها، أي حق البقاء، و بالتالي أصبحت سياستها الخارجية تسعى إلى قبولها ضمن الحدود التي احتلتها بالقوة، و تطالب بمساعدات مالية لتمويل جيشها و تحسين اقتصادها، و مساندة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، كما عملت كل ما في وسعها للوصول إلى الطرق المائتة الإستراتيجية بالنسبة لها، و سعت إلى منع عودة الأجنئين الفلسطينيين إلى ديارهم على أن يتم دمجهم ضمن الدول العربية التي تستقبلهم.

إنه السلام الصهيوني الذي عبر عنه بن غوريون أول رئيس للكيان الإسرائيلي بقوله أن إسرائيل لن تتنازل عن أي أرض احتلتها لكن يمكن أن تكون هناك تسويات صغيرة على أجزاء من الأرض لتعديل الحدود.³⁸ و لذلك لم يكتمل المشروع الصهيوني حتى اليوم على مستوى فلسطين أو على مستوى الوضع العربي و المنطقة، حيث رفضت إسرائيل الانصياع لقرارات الأمم المتحدة خاصة القرار رقم 242(1967) و القرار رقم 338(1973) لمجلس الأمن، و لم يبقى ممكن تحقيق أي مشروع لتسوية سلمية كحل للنزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية .³⁹

أمام هذا الوضع القائم و اعترافا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و مقاومة الاحتلال الصهيوني و وفقا لمبدأ حق تقرير المصير المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، فإن الدول العربية كلها و دون إستثناء تعترف بهذا الحق للفلسطينيين مثل باقي شعوب العالم رغم معارضة إسرائيل لهذا الموقف العربي.⁴⁰ و حجتها في ذلك أنه لا يجوز أن يتم تقرير مصير الشعب الفلسطيني على حساب الشعب الإسرائيلي الذي يواجهه 18 دولة عربية لوحده، على عكس الفلسطينيين، فيمكنهم تقرير مصيرهم داخل أي دولة عربية يشكلون فيها الأغلبية، و أن الأردن هي دولة فلسطين.

41

أمام هذا الموقف لإسرائيل، و نظرا لما تتمتع به من دعم مطلق من الولايات المتحدة و الغرب، فقد فرضت على الدول العربية المجاورة ما يعرف بالسلام مقابل الأرض، مصر استرجعت سيناء، و الأردن استرجعت وادي عربة على أن تتم إقامة دولة فلسطينية وفق اتفاقات أوسلو 1993، و لكن هذا المسار فشل بسبب عدم توفر نية تحقيقه من قبل إسرائيل، حيث بقيت تسعى إلى تحقيق مشروعها الأصلي " إسرائيل الكبرى"، و ها هي قد بدأت فعلا في تحقيقه من خلال سياسة التطبيع مع كل الدول العربية و الإسلامية و القضاء نهائيا على حلم قيام دولة فلسطينية.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة تبيننا لنا أن إسرائيل دولة غير شرعية ، و قد ثبت أن الشرعية الدينية و التاريخية التي استند عليها المؤسسون لهذه الدولة غير صحيحة، فلم يستطع الكيان الصهيوني إثبات ملكية اليهود على أرض فلسطين،

و لم تستطع التنقيبات الأثرية و الحفريات التي تم العثور عليها تقديم أي دليل لذلك، أما الشرعية القانونية الخاصة بوعده بلفور لم يكن ذلك الوعد سوى رسالة خاصة إلى عائلة روتشيلد بقبول بريطانيا إقامة وطن قومي لليهود بفلسطين، و لم يتم طرحه على البرلمان البريطاني للتصويت عليه حتى يكتسب شرعية قانونية، و هو ما جعل إسرائيل تطلب من السلطة الفلسطينية الاعتراف بالطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية كشرط لمتابعة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، و تم قبول إسرائيل كعضو في الأمم المتحدة على أساس تنفيذها القرار 181 الخاص بتقسيم فلسطين و القرار 194 الخاص بعودة اللاجئين و هو ما لم يتم تنفيذه.

أما فيما يتعلق بالفرضية الثانية حول شرعية قرار الجمعية العامة رقم 181(1947) الخاص بتقسيم فلسطين، فقد ثبت أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تصدر سوى توصيات غير ملزمة، و حتى إذا افترضنا بإلزامية توصياتها فلا الجمعية العامة و لا أعضائها يملكون الاختصاص لأزم لتقسيم أي إقليم، فالملكية القانونية لفلسطين تعود للفلسطينيين و هؤلاء لم يقبلوا في أي حال من الأحوال اقتسام أرضهم مع اليهود، و الدليل استمرار المقاومة الشعبية و الكفاح المسلح إلى غاية هذا التاريخ، فلا إسرائيل دولة شرعية و لا قرار الجمعية العامة لتقسيم فلسطين قرار شرعي، إنما تسعى إسرائيل لتحقيق مشروعها " إسرائيل الكبرى"، فبدأت بتأمين حدودها عن طريق تنفيذ سياسة التطبيع مع الدول العربية و الإسلامية و لم يبقى من هذه الدول سوى القليل، أما داخليا فإن تصفية القضية الفلسطينية ستكون عن طريق حل الدولة الواحدة، إسرائيل الكبرى.

كما تسعى إسرائيل عن طريق التطبيع أو استخدام الضغط و المقايضة للاتفاق مع الدول العربية المطبوعة معها و خاصة دول الجوار التي تستقبل أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني حتى يتم دمجهم مع شعوبها مثل الاقتراح المقدم لملك الأردن في 2014 و السابق ذكره، و بهذا تكون قد تخلصت من مشكلة عودة اللاجئين.

ثم الضغط على الشعب الفلسطيني بالداخل ليختار بين الاندماج مع الشعب الإسرائيلي مثل عرب إسرائيل أو خيار الرحيل إلى الدول المجاورة أو تقوم إسرائيل بترحيل الراضين للاندماج بالقوة و التهديد و غيرها من وسائل القمع التي مارستها أثناء حرب 1948 و التي أدت بحروب 750000 فلسطيني إلى دول الجوار، و محاولة الانقلاب الفاشلة لملك الأردن في 2021 خير دليل، فهي رسالة واضحة إلى ملك الأردن لتنفيذ المشروع.

كما تخطط إسرائيل عن طريق الضغط على مصر حتى تقبل إحدى الخيارات حول النزاع مع أثيوبيا (ملء سد النهضة)، إما أن تسلم جزء من سيناء إلى إسرائيل مقابل عدم تجويع الشعب المصري بملء السد أو تتحمل تبعه ملء السد، و تحتاج إسرائيل إلى جزء من سيناء لترحيل الفلسطينيين الذين يشكلون عائقا أمام تنفيذ مشروع إسرائيل الكبرى من النهر إلى البحر.

. أمام هذا الوضع الراهن لم يبقى للسلطة الفلسطينية سوى التقدم بطلب إلى الجمعية العامة تطالب فيها إلغاء قرار تقسيم فلسطين إقتداء بإسرائيل، القرار رقم 181(1947) غير الشرعي للعودة إلى الشرعية الدولية و بالتالي العودة إلى شرعية الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني لتحرير أرضه المغتصبة.

الهوامش:

¹ Mitchell G. Bard, Mythes et Réalités des conflits du Proche-Orient, Traduction et adaptation française de Myths and Facts on the Middle-East Conflicts Par Liliane Messika, p 3 sur 319.
<https://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/myths/MythsandfactsFrench.pdf>

consulté le 25/12/2015

² Livre de la Genèse, Chapitre 15, 18, 21.

³ Mitchell G. Bard, Mythes et Réalités des conflits du Proche-Orient, Op-cit, p 3 sur 319.

⁴ Ibrahim Hevitt, Mais d'où Israël peut-il bien tirer sa légitimité ? The International Solidarity Movement, Palestine 2 Avril 2013, p 1 sur 3.

<http://www.ism-france.org/analyses/Mais-d-ou-Israel-peut-il-bien-tirer-sa-legitimite--article-18015>

consulté le 08/11/2015

⁵ Mitchell G. Bard, Mythes et Réalités des conflits du Proche-Orient, Op-cit, p 4 sur 319.

⁶ Hélène Roquejoffre, Les paradoxes de la terre promise, le monde de la Bible, Histoire, Art-Archéologie, 6 Mai 2014, p 4 sur 9.

www.info-palestine.eu

consulté le 30/01/2016

⁷ Réunion à Paris du congrès juif mondial, Réseau Voltaire, 2 Avril 2014, p 2 sur 2

<http://www.voltairenet.org/article183124.html>

consulté le 08/11/2015

⁸ Ibrahim Hevitt, Mais d'où Israël peut-il bien tirer sa légitimité ?, Op-cit, p 2 sur 3.

⁹ Mitchell G. Bard, Mythes et Réalités des conflits du Proche-Orient, Op-cit, p 6,7 sur 319.

¹⁰ Le Livre Blanc de 1939, Association France Palestine, Jeudi 17 février 2005

Source :Olivier Carre, Le mouvement national palestinien, Gallimard/Julliard, 1977, p 76-79.

¹¹ La question de la Palestine, étude établie à l'intention et sous la direction du comité de l'exercice des droits inaliénables du peuple palestinien, Nations Unies New York, 1979.

The Question of Palestine at the United Nations, p 24.

<http://unispal.un.org/unispal.nsf/home.htm>

consulté le 23/10/2012

¹² Ibid. p 24, 25 .

¹³ Voir les documents officiels des Nations Unies :A/AC24/SR45-48,50,51.

¹⁴ Résolutions de l'Assemblée générale de l'ONU, 273(III). Admission d'Israël à l'organisation des Nations Unies, 207^e séance plénière le 11 mai 1949, Document officiel des Nations Unies.

http://www.un.org/french/documents/view_doc.asp?symbol

¹⁵ Ziyad Clot, Israël, l'ONU et le droit international : Soixante ans de faux semblants, témoignages (journal fondé en 1944 par le dr Raymond Verges), jeudi 14 Mai 2009, p 1,2 sur 4 ;<http://www.temoignages.re/israel-l-onu-et-le-droit,36726.html> consulté le 11/10/2009

¹⁶ Jean Batiste Duroselle, André Kaspi, Histoire des relations internationales de 1945 à nos jours, Tome 2, éditions Armand Colin, Paris, 2012, p 108.

¹⁷ Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Nouvelle éditions Pluriel, Paris, 2011, p 522.

¹⁸ Monique Chemillier-Gendreau, Retour sur la résolution 181, Extrait de l'ouvrage « Droits pour tous ou loi du plus fort, regards militants sur les Nations Unies », Eddu Cetim, 2005 p 1, 2 sur 3.

www.cetim.ch/fr/documents/05-onu2chemillier.pdf

consulté le 10/04/2013

¹⁹ La question de la Palestine, Op-cit, p 20

²⁰ Martine Gozlane, Israël contre Israël, l'autre menace, éditions de l'archipel, Paris, 2012, p 240.

²¹ Monique CHEmillier-Gendreau, Retour sur la résolution 181, Op-cit, p 1 sur 3.

²² Ibid, p 1,2 sur 3

²³ Troudi Mohamed Fadhel, La gestion du conflit israélo-palestinien : la défaite du droit, Géostratégie N°14, 7 novembre 2006, p 150.

²⁴ A/RES/3379(XXX) : Elimination de toutes les formes de discrimination raciale : « Rappelant également dans sa résolution 3151(XXVIII) du 14 décembre 1973, l'assemblée générale à condamné en particulier l'alliance impie entre le racisme sud-africain et le sionisme. (Assemblée générale , Trentième session , résolution adoptée sur les rapports de la troisième commission, 2400^e séance plénière, 10 Novembre 1975), p 88.

²⁵ A/RES/46/86 (16 décembre 1991) : Elimination du racisme et de la discrimination raciale : « L'Assemblée générale décide de déclarer nulle la conclusion contenue dans le dispositif de sa résolution 3379(XXX) du (10 Novembre 1975). Résolution adoptée sans renvoi à une grande commission, Documents officiels de l'ONU, p 41.

²⁶ Raef Zreik, De la lutte à mort à la dialectique Maître/Esclave, Palestine Israël : Un Etat deux Etats ?, sous la direction de Dominique Vidal, Institut des études palestiniennes, Sindbad, Liban, 2011, p 189, 190.

²⁷ Harry Truman, Le partage de la Palestine et la création d'Israël (2^{er} partie), Intérêt – Général.info, p 19 sur 39.

<http://www.interet-general.info/spip.php?article47> consulté le 26/01/2016

²⁸ Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, Un partage avorté, Edition Media-plus Constantine, 2008, 2008, p 2.

²⁹ Dominique Vidal, La France et la Palestine, gouvernement et opinions (1945 – 2009), Esther Benbassa, Israël/Palestine, Les enjeux d'un conflit, CNRS éditions, Paris, 2010, p 20.

³⁰ Ibrahim Hevitt, Mais d'où Israël peut-il bien tirer sa légitimité ?, Op-cit, p 2 sur 3.

³¹ Alain Gresh, L'épineux partage de la Palestine, Op-cit, p 11.

³² Daphna Golan – Agnon, De quoi avons-nous peur ?, Haaretz, 14 Décembre 2006, Traduit de l'Hébreu par Michel Ghys, Association France – Palestine solidarité, Lundi 25 Décembre 2006, p 1 – 3 sur 6. <http://www.france-palestine.org> consulté le 10/07/2014

³³ Palestine / Israël, Autour de l'initiative de Genève, Impulsion genevoise pour la paix en Palestine, « Une suisse sans armée », N° 60 (Hiver 2003), p 15 – 17.

<http://209.85.129.132/search?q=cache:zsjybkji7pkj:www.cetim.ch/fr/documents/03c...>

Consulté le 19/06/2009

³⁴ Hani el Masri, Entre la solution d'un seul Etat et celle de deux Etats (Palestinien et Israélien), L'impacte d'un Etat morcelé sur le dossier des réfugiés palestinien, El Majdal Badil, Ressource Center for palestinian residency and refugees Rights, Janvier 2006.

www.badil.org/en/badil-news.

Consulté le 21/10/2014

³⁵ Voir Saad Eddine Chazly, L'option militaire arabe, les pages 251- 253 qui cite :

« Outre le plan Shamir, les véritables intentions d'Israël se profilent aussi derrière un article publié à Jérusalem le 14 Février 1982, par Oded Yinon dans la revue *Kivounim* (Orientation) et qui reprend la stratégie israélienne des années quatre-vingt, pour en mesurer toute l'importance, de savoir qu'Oded Yinon est un journaliste israélien qui ne fait pas mystère de ses contacts secrets avec le M.A.E de son pays et que la revue *Kivounim* est l'organe de presse de l'Organisation Sioniste Mondiale ».

Saad Eddine Chazly, L'option militaire arabe, Traduction de Yamina Hellal, Entreprise nationale du livre, Alger, 1990, p 253.

³⁶ Thierry Meyssan, Quelle stratégie états -uniëne au Proche-Orient ?, Op-cit, p 5, 7 sur 7.

³⁷ Dans ce contexte je cite l'ouvrage de Martine Gozlane, « Israël contre Israël », Journaliste juive et sioniste qui démontre les arcanes du conflit judéo-juif et raconte « la désunion sacrée » des deux Israël.

Martine Gozlane, Israël contre Israël, L'autre menace, l'Archipel, 2012, Paris, 246 Pages.

³⁸ مهنا نصر محمد، خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة

غريب، القاهرة مصر، 1993م، ص 121، 122.

³⁹ شفيق منير، آفاق مشروع التسوية و إمكانات نجاحه، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، الورقة الرابعة حلقة نقاش حول

آفاق مشروع المقاومة و التسوية لحل القضية الفلسطينية، فندق كراون، بيروت، لبنان، 1992/02/22، ص 3.

⁴⁰ الفراقاسم عبد الناصر، حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية، علوم سياسية، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين، ص 40، 41.

⁴¹ تيسبير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، دراسة لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام، سلسلة الكتب الفلسطينية - 62. منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، أبريل 1975، ص 271-273.